

بعد ٥ أشهر.. لجنة التحقيق في «التوليد الجامعي» تنهي عملها.. والإجراء المتخذ؟

طالب لـ«الوطن»: ازدياد بعدد العمليات و١٥٠٠ ولادة «طبيعية وقيصرية» شهرياً

فادي بك الشريف

قال مدير عام الهيئة العامة لمشفى التوليد وأمراض النساء جميل طالب جواباً عن سؤال لـ«الوطن» حول ملف التدقيق والتحقيق في عدد من الموضوعات ووجود إشكالات بالفواتير والمستودعات حيث تم البدء به بقرار من وزير التعليم العالي منذ ١٣ آذار الماضي (أي منذ ٥ أشهر)؛ أعلننا بانتهاج عمل اللجنة في المشفى، لكن لم يصل المشفى أي توجيه.

وأضاف: لغاية الآن لم يتخذ أي إجراء، وقد يكون الأمر لا يزال قيد الدراسة بالنسبة لعمل اللجنة صاحبة القرار النهائي في هذا الموضوع، وخاصة أن اللجنة ترفع تقريرها للوزير، ليصار إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة، مضافاً: نحن مع أي إجراء يصب في المصلحة العامة ومصحة المشفى، مع تطبيق الإجراء اللازم بحق أي خطأ.

وأشار إلى وجود ازدياد واضح بأعداد المراجعين يومياً للمشفى، وللعمليات الطبيعية والقيصرية التي تجرى فيها وذلك يعود للخدمات النوعية المقدمة ناهيك عن الأجور الزميمة التي يتقاضاها المشفى لقاء خدماته سواء في الجنان العام أو حتى الخاص المأجور.

وبين طالب أن عدد العمليات التي تجرى تصل إلى ٥٥ عملية يومياً، بين ٢٥ عملية طبيعية و٣٠ قيصرية، مبيّناً أنه يتم شهرياً إجراء ١٥٠٠ عملية شهرياً وهو رقم كبير جداً، مشيراً إلى وجود إقبال كبير على المشفى وخاصة مع وجود أطباء اختصاصيين ذوي خبرة، علماً أن نسبة الأخطاء الطبية قليلة جداً ولا تذكر، مقارنة



مع عدد العمليات الكبير الذي يجري. وأكد طالب أن كلفة العملية الطبيعية تصل إلى ٦ آلاف مقارنة مع ١٢ ألفاً كلفة العملية القيصرية في القسم الخاص، وخاصة مع حجز غرفة والتكاليف الكبيرة التي تكلفها إجراء هذا النوع من العمليات والتي تتفوق الـ٥٠ ألف ليرة سورية وذلك على أقل تقدير، لافتاً إلى أن كلفة العملية خارج المشفى القطاع الخاص تصل لـ٤٠٠ ألف ليرة. هذا وكشف مدير عام مشفى التوليد عن دراسة لرفع أجور العمليات للضعف، وذلك لتغطية جزء من التكاليف التي يتم صرفها

تزوير «بقين» و«الفيجة» والأمر بعهددة الأمن الجنائي



اللاذقية - عبيد سمير محمود

كشفت رئيس دائرة حماية المستهلك في اللاذقية أحمد زاهر لـ«الوطن»، عن ضبط مجال تباع مياه مجهولة المصدر في منطقة جبلة، مشيراً إلى تنظيم الضبط وفق القانون وإحالة المخالف إلى القضاء المختص بصفة موجد. وبين زاهر، أنه في إطار متابعة عمليات البيع في الأسواق والتدقيق في المواد المباعة بالجملة عموماً، تم ضبط عبوات مياه «مزورة» مخالفة للمواصفات وأحد المحال في جبلة، مبيّناً أن شكل العبوات مختلف عن المواصفات المحددة من مؤسسة الصناعات الغذائية. ولفت إلى أنه خلال التدقيق تم لحظ اختلاف في الكتابة الموجودة على العبوات وشكل الغطاء مع ملاحظة الوجود فقاعات بالمياه، إضافة لعدم وجود الدفعة «الترميز» المعينة التي يجب أن تكون على غطاء العبوة حين صورها من المركز، مشيراً إلى أخذ عينات من المياه إلى التحليل.

وأكد رئيس دائرة حماية المستهلك تنظيم الضبط

• أجره عملية الولادة ٦ آلاف بينما في المشايخ الخاصة حوالي ٤٠٠ ألف ليرة

• ٥ حالات ورمية و٧ عقم و٢٠٠٠ مراجع يومياً للمشفى

إلى أن هناك بعض الحالات القابلة للجراحة، أو عن طريق الأدوية ويتم تحويلها إلى مشفى البيروني. وأضاف: هناك عدد كبير من حالات العقم بحيث يتم تسجيل ٧ - ٨ حالات يومياً، ذاكراً أن المشفى سجل هذا العام حالة (توأم ثلاثي) غالباً ما يكون توأم كاذب من عدة بويضات بحيث لا يكون هناك شبه بين الأطفال، علماً أن التوأم الحقيقي من الجنس نفسه أما الكاذب فلا.

وحول واقع تسرب الكوادر، لفت طالب إلى أنه يتم تعويضه عن طريق مدرسة

المحافظ ورؤساء دوائر ادلب... من حماة إلى خان شيخون

نتوف لـ«الوطن»: ٢٠ ألف مواطن يقيمون حالياً في الريف المحرر

محمد منار حميجو



كشفت محافظ ادلب محمد نتوف أنه تم نقل مبنى محافظة ادلب وكامل دوائرها من حماة إلى مدينة خان شيخون في ريف ادلب المحرر لتصبح المدينة المحررة مقراً مؤقتاً للمحافظة إلى أن يتم تحرير المحافظة بالكامل والعودة إلى مدينة ادلب، معلناً وجود بين ١٨ و ٢٠ ألف مواطن يقيمون حالياً في الريف المحرر.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح نتوف أنه يتم العمل على إزالة الأضرار في عدد من بلدات الريف المحرر لفتح الطرقات وتسهيل عودة الأهالي إليها، مشيراً إلى أنه خلال ١٠ أيام سيتم عودة أهالي حيش والمزارع المحيطة بها في ريف خان شيخون كما أن أهالي بلدة الصنعة يعودون تدريجياً إلى بلدتهم.

وفيما يتعلق في الموضوع الخدمي أكد نتوف أن جميع الخدمات التي تقدم للأهالي جيدة سوى من مياه وكهرباء وغيرها من الخدمات الضرورية التي يحتاجها الأهالي، مشيراً إلى انتشار الصالات التابعة للمؤسسة السورية للتجارة في معظم بلدات الريف المحررة وبالإسراع

حماية المستهلك تضبط يومياً ٨ مخالفات فقط في أسواق حماة! طبخة المقالي تكلف أكثر من ٨٦٠٠ ل.س

حماة- محمد أحمد خبازي

لأسبوع الثاني على التوالي، تحافظ أسعار الخضار على ارتفاعها المربع بأسواق حماة، وياتت تكلفة أصغر طبخة يومية لأسرة متوسطة عدد الأفراد شاقة للغاية!

وبين مواطنون لـ«الوطن» التي التقطهم في سوقها ٨ آذار الشعبي بحماة، والخضار في سلمية، أن أسعار معظم الخضراوات التي يحتاجونها، تجاوزت عتبة فوق ألف ليرة، وتأتي التزول رغم أنها محلبة المنشأ والمصدر، وليست مستوردة بالقطع الأجنبي!

ولفتوا إلى أن سعر كيلو البطاطا هب من ٧٠٠ إلى ١٢٠٠ ليرة، والبنندورة من ٨٠٠ إلى ١١٠٠ ليرة والخيار البلدي من ٩٠٠ إلى ١٣٠٠ ليرة، والباذنجان من ٦٠٠ إلى ١٠٠٠ وربطة البقدونس من ١٠٠ إلى ٤٠٠ ليرة!

وقال بعضهم: إن طبخة المقالي مع السلطة صارتت تكلف أكثر من ٨٦٠٠ ليرة لأسرة مؤلفة من ٤ أشخاص، إذا اقتصر على ٢ كيلو بطاطا ومثلها بالبنندجان وكميلو خيار ومثله من البنندورة، مع رطبي بقندوس وتغاف من غير ليون؛ فكيلو الليون المالح بـ١٢٠٠ ليرة أيضاً.

رئيس لجنة تجار سوق الهال بحماة محمود عرواني بين لـ«الوطن» أن أسعار معظم الخضراوات هبت منذ أيام هبوباً مربعاً، نتيجة ارتفاع أسعار المحرقات التي يشتريها المنتجون للسقاية من السوق السوداء، وأصعب الشاحنات الذين يعملون بنقل الخضار بين المحافظات.

وأوضح أن أجره الحمل - ووزنه نحو ٢,٥ طن من طرطوس إلى حماة على سبيل المثال ما بين ١٧٥ - ٢٠٠ ألف ليرة، ولفت إلى أن العديد من المزارعين بحماة والساحل، تزكوا محاصيلهم من دون قلع أو طفاف حتى تبيس، لعدم قدرتهم على شراء المازوت اللازم لربها، وإن استطاعوا شراءه فمردود للقر قليل ولا يغطي نفقاته، وهو ما جعل العديد من المنتجين يضرون خسائر فادحة.

وعن أسعار الجملة التي يبيع فيها المواد



الأساسية أسس، بين عرواني أن كيلو البطاطا المالحه بيع بـ١١٠٠ ليرة، وكميلو البطاطا التي كانت مخزنة بالبرادات وطرحها التجار بالسوق كي لا تتلف بسبب شح الكهرباء، بيع بـ٦٠٠ ليرة. وأما كيلو البنندورة فبيع ما بين ٨٠٠ - ١١٠٠ ليرة، ومن الخيار ما بين ٥٠٠ - ٨٠٠ ليرة، ومن الكوسا ما بين ٥٠٠ - ٩٠٠ ليرة، ومن الباذنجان بكل أنواعه ما بين ٥٠٠ - ٨٠٠ ليرة، ومن الفليفلة الخضراء ما بين ٨٠٠ - ١١٠٠ ليرة، ومن اللبواب بـ١٨٠ - ٢٨٠ ليرة، ومن البامياء ما بين ٣٠٠ إلى ٤٠٠ ليرة، وربطة البقدونس والتنعع بـ٣٠٠ ليرة، وبين عدد من باعة المرقق أن الأسعار مرتفعة وتداولهن بالتجار والباعة.

نعمل على إزالة الأضرار في عدة بلدات وأهالي حيش يعودون إلى بلدتهم خلال عشرة أيام

العالم أن سورية باقية بأجاليها رغم ما تعرضت له من حرب على مدار عشر سنوات. وأكد أن جميع المدارس في الريف المحرر مستعدة لاستقبال الطلاب في العام الدراسي الجديد، والذي سيتم افتتاحه الأحد القادم، مشيراً إلى أنه تم إطلاق مبادرة لتزويد الطلاب المحتاجين من المستزمات المدرسية من حقائب وصدار

ثمن الحذاء في محل السويداء ٢٢ ألف ليرة وقسيمة اللباس ٤٠ ألف ليرة سنوياً!

السويداء - عبيد صيموعة

أشكى عشرات العمال العاملين لدى القطاع العام/ مياه- زراعة- منشأة الدواجن الخ/ لـ«الوطن»، من الحاصلين على قسيمة بدل لباس من ارتفاع أسعار الأحذية إلى ما يزيد على ٣٢ ألفاً للحذاء الواحد وعدم قدرة القسيمة على تغطية التكلفة وخاصة أن قيمتها لا تتجاوز ٢٠ ألف ليرة.

وأعاد رئيس مكتب الصناعة الخفيفة والنظ في اتحاد عمال السويداء ثامر عزام ارتفاع سعر الحذاء لدى معمل الأحذية إلى ارتفاع المواد الأولية الداخلة في صناعة الحذاء التي يتم الحصول عليها من القطاع الخاص، مشيراً إلى أنه تم طرح حل للاشكالية عن طريق جمع قسيمي اللباس الصفي منها والشوتي بقسيمة واحدة تصل قيمتها إلى ٤٠ ألفاً يمكن من خلالها المعمل تأمين حاجة العمال بحذاء واحد على الأقل بنوعية جيدة.

وبين عزام أنه يتم العمل على تحسين إنتاج معمل الأحذية في السويداء من حيث الكم والنوع، عبر الاستعانة بخبرات من القطاع الخاص بناء على توجيهات الإدارة العامة حيث استطاع الخبير الخاص إعادة هيكلة المعمل داخل صالة الإنتاج ما أدى إلى توزيع وتنظيم العمل وجعل المنتج مضاهياً لمثله في الأسواق بالنوعية والجودة، إضافة إلى الاستجابة إلى طلب النقابة المتكرر بتغيير نظام الحوافز الإنتاجية الذي كان له الأثر الأكبر على العمال بعد أن ارتفعت من نحو الفين إلى ٢٧ ألف ليرة في الشهر الماضي، الأمر الذي انعكس إيجاباً على العمل حيث وصلت الكمية المنتجة من الأحذية منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه إلى ما يزيد على ٨٠ ألف زوج منها أكثر من ٣٣ ألف زوج في الأشهر الثلاثة الأخيرة.

وأشار عزام إلى مجموعة من الصعوبات والمعوقات التي تعترض العمل أهمها النقص الشديد باليد العاملة ولأسبابها المذكور، وهو ما انعكس سلباً على الإنتاج علماً أن المعمل بحاجة لعمال ذكور نظراً لطبيعة العمل التي تتطلب ذلك. إضافة إلى النقص في عناصر الدائرة الفنية لتسيير العملية الإنتاجية لقله عددهم جراء زيادة الطاقة الإنتاجية مؤكداً ضرورة تسيير جميع العمال في الأعمال الأخرى، والشاكلة نظراً للمواد الكيميائية الخطرة المستخدمة في عملية الإنتاج والتي تسبب أمراضاً سرطانية.

وأكد عزام أن المعمل ينتظر توريد آلة الحفن المباشر التي تم تصديق عقدها من رئاسة مجلس الوزراء منذ سنوات نظراً لما سطره الآلة من مواد وموجودات وتخفيض للتكلفة مع تحسين النوعية المنتجة في حال تم رقد المعمل بها.

لافتاً إلى تقديم مجموعة من المقترحات لرفع إنتاجية المعمل والنهوض بواقع المعمل أهمها العمل على تعيين عمال فنيين من حملة الشهادة الصناعية ومعاهد صناعية وتكثيف وتبريد وكهرباء عامة لتغطية كل أقسام المعمل من خلال الإعلان عن مسابقة ضمن الاختصاصات المذكورة وتأمين القطع التبدلية اللازمة بعملية صيانة الآلات، إضافة إلى متابعة تشغيل جميع عمال المعمل بأن عملهم من الأعمال الخطرة والمهن الشاقة واعتبار السنة الفعلية بسنة ونصف السنة ومنحهم تعويضاً مناسباً جراء تعرضهم للمواد الكيميائية وبشكل مباشر.